

# ثروة ضائعة

الخبير الاقتصادي وعضو الاتحاد التعاوني السمكي ناصر محمد المطري لـ «الثورة»:

## تكلفة الإنتاج في اليمن الأعلى عالمياً وهذا سبب إفلاس مئات الشركات

### تعديل منظومة التشريعات القانونية كفيلاً لجذب المستثمرين واستيعاب 40% من العاطلين

أسعارنا في السوق الدولية، وللعلم أننا حين نصل بالمنتج اليمني للاتحاد الأوروبي يبيع بنسبة ربح لا تزيد عن 2% وهو معدل قليل غير مجد اقتصادياً فيما لو وقع خطأ في الإنتاج والنشاط يخسر المنتج كل المبالغ التي دفعها ولهذا كثير من الشركات اليمنية وأقول حوالي 70-80% من الشركات السمكية أفلست وأغلقت نشاطها.

\* لماذا إنتاج اليمن السمكي يتراجع؟

- لارتفاع تكلفة الإنتاج وهذا يؤدي للتراجع لأن ارتفاع تكلفة الإنتاج تجعل المنتجين يخسرون مقارنة بأقرانهم في الأسواق، وعلى العموم اليمن وفقاً للمؤشرات الدولية هي الأعلى تكلفة للإنتاج على مستوى العالم، وكما قلت هناك مئات من الشركات أفلست منذ عدة سنوات.

\* ماهي الطروحات التي تعرضونها على الحكومة كمستثمرين وقطاع خاص؟  
- آخر طرح تم عرضه هو الطلب منها تعديل الجبائية التي تفرض على الصيادين بحيث تقل عن 10% بدلاً من 30% حالياً وهذا برأينا سيكون مشجعاً للبيئة الاستثمارية وتحسين مناخ الاستثمار وفتح الفرصة للمنتج اليمني المنافس في السوق الدولية التي تعتمد على التصدير فعلى سبيل المثال تونس التي لديها 10% فقط مما لدى اليمن من السواحل تنتج عشرة أضعاف مما تنتج نحن في اليمن والسبب أن البيئة الاستثمارية في هذا القطاع مشجعة على الإنتاج والاستثمار وعندهم القانون يشجع الصيادين ويدعمهم ولا يفرض عليهم أي رسوم أو جبائيات وقد قابلنا رئيس الاتحاد العربي للأسماك وأطلعناه على الوضع في اليمن وطلبنا مساعدة اليمن في تهيئة بيئتها الاستثمارية في هذا القطاع.

**إمكانات اليمن في المجال السمكي وهل هي واعدة ويمكن لهذا القطاع أن يبرد الناتج القومي بالمزيد من الإيرادات؟**

- إذا تمكنت بلادنا من إجراء تعديلات على القوانين والتشريعات السمكية بحيث تكون ملائمة ومنافسة للاستثمار نستطيع القول إن هذا القطاع سيحدث ما بين 40-30% من الأيدي العاملة عن العمل فاليمن لو لديها القدرة على أن تجعل بيئتها مناسبة سيكون بإمكانها مضاعفة إنتاجها وبالتالي التصدير فبدلاً من التصدير بكميات قليلة من الأسماك سيضاعف التصدير أضعافاً كثيرة وسوف تشغل أيادي عاملة كثيرة وسيستجبه الكثير نحو الصيد التقليدي والصناعي وبدلاً من التوقع في 5-7 كيلو من السواحل سيتم التوسع في الأعماق ويمكن للجمعيات السمكية أن تشتري سفن صيد كبيرة، وسوف تنشئ مراكز موانئ صيد على امتداد السواحل.

\* وعدت الحكومة أن تطبق إصلاحات لدعم الصيادين، هل لديك فكرة عنها؟  
- حتى الآن لم نر شيئاً ولكن سمعنا عن نيتها إدخال الطاقة الشمسية بدلاً من الوقود للمحركات وهذه في اعتقادنا خطوة جيدة فالطاقة الشمسية طاقة نظيفة ومحافظة على البيئة وبالتالي نحن نتطلع لها وهي ستخفف تكلفة الإنتاج، وفي اعتقادنا أنها يمكن أن تكون أكثر جدوى في معامل إنتاج الثلج وتحضير الأسماك لكنها ليست حلاً جذرياً لمشكلة الوقود في قطاع الأسماك.

اعتراضنا على الإصلاحات السريعة إلا أننا نرى أنها يجب أن تترافق مع إصلاحات اقتصادية عامة تؤدي لتحسين الدخل.

**امتيازات**  
\* لويتم تعديل التشريعات القانونية وتخفيض نسب الجبائية على القطاع السمكي هل سيستفيد منها المنتجون والبلد؟

- لو انخفضت إلى نسب بسيطة سيستطيع القطاع السمكي أن ينافس خارجياً وهذه النقطة هي المهمة لأن الأسماك اليمنية في صورتها الحالية غير قادرة على المنافسة خارجياً على سبيل المثال هناك مصانع وطنية معروفة في إنتاج التونة باتت تستورد التونة من الهند لأن تكلفة إنتاج الكيلو الواحد عندنا في اليمن يصل إلى 3.5 دولار فيما يتم استيراد الكيلو من الهند بـ 2.5 دولار موصل إلى المصنع بعد دفع كافة التكاليف ولذلك يتم اللجوء للاستيراد بدلاً من الإنتاج المحلي. وللإخوة القراء تخيل مقدار الخسارة التي تلحق بالوطن والمنتج الوطني من ذلك.

**الدولة تشنكي من أن الصيادين والشركات الاستثمارية تتحليل على الوفاء بمستحققاتها من الإيرادات الخاصة بالصيد، ما رأيكم؟**

- الأصل في هذه الإيرادات التي فرضتها الدولة على الصيد التقليدي والتجاري إنها تلتقي أسوة بالدول الأخرى التي تعمل على تطوير قطاعها السمكي وجعله جذاباً للاستثمار والمستثمرين وقد عقدنا لقاءات مع وزير الثروة السمكية قبل شهر ونصف وطرحنا عليه الموضوع ووجدنا أنه مقتنع بهذه الخطوة التي تتمثل في تعديل أو إلغاء هذه الجبائيات فهو من خلال زيارته للعديد من الدول وجد أن الدول تعمل على تشجيع ودعم الصيادين وأنشطتهم لأن مردود هذا القطاع وحصوله على التشجيع سيكون كبيراً ولهذا أصبح القطاع الخاص والقطاع الحكومي مقتنعاً بأهمية إجراء تعديلات في منظومة القوانين الخاصة بالصيد والأسماك والتي تحد 30% عائدات للدولة.

\* لو انخفضت نسبة عائد الدولة من الصيادين هل سيكون العائد على البلد كبيراً؟

- لو انخفضت أصبح صفر أو نسبة بسيطة لتمتلك القطاع السمكي اليمني من المنافسة خارجياً في السوق الدولية لأن الجبائية هنا 30% وهي نسبة قاتلة للمنتج نفسه فلو أراد اليمن المنافسة مع الدول الساحلية المنتجة على المستوى الدولي كالهند وماليزيا واندونيسيا يجب أن تكون التكلفة منخفضة ففى الوقت الراهن التكلفة الإنتاجية لدينا في اليمن كبيرة وبالتالي تنعكس على

قال الخبير الاقتصادي المتخصص في قطاع الأسماك: إن أهم المعوقات التي يواجهها القطاع السمكي في اليمن تكمن في الوقت الراهن في مسألتين الأولى ارتفاع أسعار الوقود اللازم لتشغيل القوارب والسفن الخاصة بالصيد وعوامل الإنتاج والثاني ضعف منظومة التشريعات السمكية والتي جعلت بيئة الاستثمار والإنتاج غير منافسة لأنها تفرض على الصيادين والمستثمرين تقديم 30% من حصيلة إنتاجهم اليومي كموائد للدولة مما يجعل المنتج غير قادر على المنافسة في الأسواق الدولية.

لأننا في حديث لـ «الثورة الاقتصادية» إلى أن المنتج اليمني من الأسماك هو الأعلى تكلفة في العالم وهذا يسبب عدم قدرته على المنافسة عالمياً ويؤخر دخول القطاع السمكي ليكون القطاع الرائد في تشغيل العمالة.

وأكد أن القطاع السمكي يمكنه أن يسهم في تشغيل 30-40% من الشباب العاطلين عن العمل إن تم تحسين البيئة الاستثمارية وجعلها قادرة على المنافسة وتخفيض الجبائيات المفروضة على الصيادين كما في تونس وتايلند واندونيسيا.

### لقاء / أحمد الطيار

\* أنتم كقطاع خاص كيف تقيمون وضع قطاع الأسماك في اليمن؟

- قطاع الأسماك يعاني من مشكلتين رئيسيتين حالياً الأولى وهي التي طرأت جراء ارتفاع أسعار الوقود والثانية هي المشكلة المتمثلة في عدم وجود بيئة استثمارية مناسبة ومنافسة في هذا القطاع وهي مشكلة مزمنة وممتدة منذ زمن بعيد حيث إن الجانب التشريعي الذي ينظم هذا القطاع بحاجة لتطوير وتحسين وتعديل قوانينه لتواكب التشريعات القانونية في البلدان الأخرى

\* أشرح لنا كيفية هذه المشاكل وكيف تعيق القطاع السمكي؟

- الجانب التشريعي عندنا في اليمن يفرض على الصيادين أفراداً أو شركات تدخل البحر للصيد أن تسلم للدولة عائدات بنسبة 30% من الإنتاج فلو اصطاد الصياد 10 أطنان عليه دفع 3 أطنان وتلك الدولة في مركز الإنزال في ذلك اليوم تأخذ في شكل قيمة بنفس قيمة البيع حينها وهذه أعلى نسبة جبائية في العالم ففي بلدان مشهورة في الإنتاج على المستوى العربي كتونس والمغرب ومصر لا توجد هذه النسبة فيما ثروة استراتيجة للبلاد وذلك لما تتمتع به بلادنا من شريط ساحلي كبير يمتد من وسط البحر الأحمر وحتى البحر العربي والذي يحتل المساحة الأبرز على الشريط الساحلي، ولذلك يحتاج هذا القطاع إلى تنمية حقيقية واستثمار مبنية على قواعد اقتصادية قوية حتى تستخلص الفائدة منه للبلاد وذلك بدعم الاقتصاد ورفع ميزانية الدولة وتشغيل الأيدي العاملة المحلية والتي بدورها تقلص حجم البطالة الحاصلة بين أوساط الشباب وذلك للعائدات الكبيرة من وراء هذا القطاع وزيادة الطلب من دول غربية وعربية على إنتاجه من الأسماك والأحياء البحرية.

**المشكلة**  
\* هل تعتقد أن بإمكان قطاع الأسماك تشغيل أياد عاملة كثيرة؟

- نعلم أن مشكلتنا في اليمن تكمن في البطالة وهي المسؤولة عن الفقر، ليست مشكلة اليمن في الخلاف السياسي بين الفرقاء بقدر ما هي مشكلة الفقر المتفشى بين المجتمعات المحلية نتيجة عدم حصول أفرادهم على فرص عمل فالعدد الأول في اليمن الفقير وجوهر الفقر سببه البطالة لأن من يشتغل ليس فقيراً أما من لم يتمكن من الحصول على فرصة عمل فهو فقير، وعلى هذا الأساس تعمل الدول على إيجاد فرص العمل والتشغيل لمواطنيها لأنهم لو اشتغلوا سيرفعون من دخلها من الضرائب والنشاط وغيره وهناك دول تعمل على أن يشغل القطاع السمكي فيها 500 ألف عامل.

**التأثير من الوقود**  
\* كيف تقيمون التأثيرات التي يتعرض لها القطاع السمكي جراء الإصلاحات التي تم اتخاذها على المشتقات النفطية؟

- اعتقد أن قطاع الأسماك اليمني تأثر

## ركود سوق الأسماك

### بسبب التوتر السياسي وزيادة الإنتاج

الداخل إلى سوق البليبي أحد الأسواق الشعبية بأمانة العاصمة والذي يتواجد فيه العديد من محلات بيع الأسماك بمختلف أنواعها وأشكالها وكذلك مطاعم لطبخ وقلبي السمك والأحياء البحرية بجبر على شراء أو تذوق السمك نظراً لانتشار رائحة السمك على المنطقة المحيطة به وتوفر العديد من أنواع السمك المختلفة على واجهات المحلات وبدخلها.

شهدت أسواق الأسماك في الآونة الأخيرة ركوداً في البيع والشراء وذلك لزيادة الإنتاج المحلي في الأسواق ومحلات بيع الأسماك وتوتر الوضع السياسي القائم والذي يقلل بظلاله على الوضع الاقتصادي للمواطنين مما دفع بهم إلى شراء وتوفير المواد الأساسية والضرورية والاستغناء عن الكماليات المتمثلة في اللحوم والأجبان وغيرها.

استطلاع / أمين الجرموزي



هناك أنواع كثيرة ومتنوعة من الأسماك حسب الشكل والطعم والحجم وتصل هذه الأنواع إلى ما يقارب 300-400 نوع، ولكن هناك أنواعاً قليلة هي المتعارف عليها بين أوساط الناس ويزيد الإقبال على شرائها ومن هذه الأنواع ما ذكرها أحد أصحاب محلات بيع الأسماك محمد عبد العزيز وهو سمك البياض وله أنواع كثيرة ويبيع الكيلو بـ 1000 ريال وسمك الديرك الكيلو بـ 2000 ريال وهو من أكثر السمك بيعاً في الأسواق والمحلات، وأيضاً سمك الجحش وسمك العنق والفارس وبيع الكيلو لكليهما بـ 1400 ريال أما سمك العربي والسوليفيش والسخلة والجمبري فتباع بـ 1500 ريال وكذلك سمك التونة بـ 1000 ريال.

ويضيف محمد إن هناك أنواعاً أخرى كثيرة تتواجد في الأسواق ولكن لا يتم الالتفات إليها كونها حسب قوله غير معروفة لدى الناس ويتم الإقبال على الأنواع المتعارف عليها، أما من ناحية الأسعار فتختلف من نوع إلى آخر وذلك على حسب المذاق وأيضاً الشهرة فكلما كان نوع من السمك معروفاً لدى المواطنين كان الإقبال عليه كبيراً وبالمقابل سعره يرتفع، ويوضح محمد أن هناك عاملاً آخر يتحكم في سعر الأسماك وهو الموسم، فهناك بعض الأنواع لا تأتي إلا في أشهر معينة في السنة وبقية ترتفع أسعارها وبخاصة الأنواع المشهورة.

### انخفاضات سريعة

تلعب الأحداث السياسية دوراً في عملية البيع والشراء لما لها من تأثير على القوة الشرائية لدى المواطنين وكذلك على وضع الاقتصاد بشكل عام، حيث تعيش أسواق الأسماك هذه الأيام ركوداً غير معهود مما أثر سلباً على الأسعار، ويؤكد أحمد الزبير عامل في أحد المحلات أن ذلك دفعهم إلى توفير الأسماك الأكثر طلباً من قبل الزبائن وأنواع محددة فقط وذلك خوفاً



من الخسائر التي ستلحق بهم لتكدس بعض الأنواع من الأسماك نتيجة عدم بيعها وزيادة الإنتاج المحلي وهذا له تأثير على عائد الأرباح وبالتالي يحصلون الخسائر بدلاً من أن يجنون الأرباح.

وعلى الرغم من الارتفاعات السريعة في المشتقات النفطية بسبب رفع الدعم عنها والتي أثرت بشكل مباشر على أسعار الأسماك خلال الأسابيع الماضية إلا أن أسعار الأسماك - حسب قول أحمد - انخفضت في الآونة الأخيرة نتيجة توتر الأوضاع في البلاد والذي دفع بالمواطنين إلى شراء المواد الأساسية والعزوف عن شراء الكماليات من اللحوم والأسماك وغيرها.

### ثروة غائبة

يعتبر القطاع السمكي من أهم الثروات الاستراتيجية والقطاعات الإنتاجية الواعدة والأسماك وغيرها.

### صادرات

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي الصادرات الوطنية من الأسماك والأحياء البحرية والمنتجات الزراعية والصناعية خلال شهر يوليو الماضي بلغت مليارات و 717 مليون ريال بزيادة 500 مليون ريال عن الفترة المقابلة من العام الماضي. وأظهرت إحصائية صادرة عن النشاط الملاحى اليومي لميناء عدن أنها صدرت الأسبوع الماضي شحنة من الأسماك والأحياء المائية والبالغة 300 طن إلى كل من الأردن ولبنان وروسيا الاتحادية وفرنسا وباكوك وماليزيا والصين.